تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد 124 المجلد 38 لسنة 2019

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الزراعي في بلدان نامية مختارة للمدة 1995–2015

The Effect of Foreign Direct Investment in Agricultural Growth in Developing Countries for 1995-2015

زينة عبدالقادر زينو

مهندس زراعي / جامعة الموصل

مديرية الاقسام الداخلية

Zena A. Zeno

Agricultural Engineer/ University of Mosul/ Directorate of Interior Departments

zenazeno@yahoo.com

الدكتور قيس ناظم غزال

استاذ مساعد– قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل

Kays N. Ghazal(PhD)

Assistant Prof.

Economy and Agricultural Department/ college of Agricultural and forestry/ Mosul university

kays.1959@yahoo.com

تأريخ استلام البحث 2019/1/13

تأريخ قبول النشر 2019/6/17

المستخلص

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع التدفقات المالية أهمية وذلك لتعدد مصادره وتنوع أشكاله ونظرياته وآثاره في الدول المتلقية له، فقد عرفته منظمة التجارة العالمية على انه ذلك النوع من الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر (ما) في البلد الأجنبي الام بامتلاك اصول ومِوجودات في بلد آخر بهدف ممارسة نشاط اقتصادي معين في مجال الصناعة أو الزراعة أو التعدين، وتظهر اهمية هذا الاستثمار في البلدان النامية التي لم تقدر على انتاج الغذاء بالقدر الكافي لسد حاجة استهلاكها المحلي، لذا فقد اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها ان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات متباينة في النمو الزراعي في البلدان المتلقية له، ومن أجل إثبات هذه الفرضية تم اختيار عدد من هذه البلدان شملت كل من الأردن، المغرب، تايلاند، تركيا والبرازيل كعينة لدراستنا وفيها استخدمت بيانات السلاسل الزمنية في تقدير دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدل نموها الزراعي، وفي هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة استنتاجات كان أهمها مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدل النمو الزراعي في بعض دول عينة الدراسة وكان غير ذلك في دول اخرى، ونقترح تبني سياسات زراعية صحيحة على صعيد الاقتصاد الكلي تؤدي إلى تهيأة بنية تحتية ومناخ استثماري ملائم لجذب مزيد من شركات هذا النوع من الاستثمار إلى قطاعاتها الزراعية.

الكلمات المفتاحية: *استثمار اجنبي مباشر، ناتج زراعي، بلدان نامية.*

Abstract

Foreign direct investment (FDI) is one of the most important types of financial flows because of the diversity of its sources, the diversity of its forms, its theories and its effects in the recipient countries. It is defined as the kind of investment that occurs when an investor in a foreign country has assets and assets in a country and the importance of this investment in developing countries that have not been able to produce enough food to meet the needs of their local consumption. Therefore, our study relied on the hypothesis that foreign direct investment is affected to prove this hypothesis, a number of these countries were selected, including Jordan, Morocco, Thailand, Turkey and Brazil, as a sample for our study, in which time series data were used to estimate the role of FDI in raising their agricultural growth rate. In this study, several conclusions were reached. The most important of these was the contribution of foreign direct investment in raising the rate of agricultural growth in some countries of the study sample and in other countries, and we propose adopting correct agricultural policies at the macro level that lead to the creation of infrastructure and investment climate suitable for B more companies this type of investment to their agricultural sectors.

Keyword: *Foreign direct investment, Agriculture production, Developing countries.*

المقدمة

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من الاستثمار المتأتي عبر الحدود القومية للبلد والتي يتم فيه انتقال رؤوس أموال استثمارية وأنواع معينة من الموارد الاقتصادية إلى الدول المتلقية له بهدف تحقيق منافع اقتصادية للدولة (الام) والدول المضيفة، ويعرف أيضاً على أنه مشروعات مملوكة للأجانب سواء كانت ملكية كاملة أو بالاشتراك مع الدول المضيفة بنسبة معينة من رأس المال الوطني وبالصيغة التي تمكن المستثمر الأجنبي من السيطرة على إدارة المشروع، وفي هذا الشأن يؤكد عددٌ من الاقتصاديين بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق للأموال الاجنبية بهدف توظيفها في مشاريع زراعية أو صناعية في البلد المضيف من خلال المشاركة مع رأس المال الوطني، أما برتان فيشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف موارد اقتصادية في الموارد المحلية التي يملكها البلد المضيف، لذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر اكثر انواع الاستثمارات إثارة للجدل والاهتمام، وذلك لتعدد مصادره واشكاله وآثاره في الدول المتلقية له فقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل مؤسسة أو مشاركة متساوية أو غير متساوية مع رأس المال الوطني، يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى الدول المتلقية، أما المستثمر الأجنبي فقد يكون طبيعياً أو معنوياً مثل منظمة اعمال أو شركة أو مؤسسة أو اتحاد مجموعة دول، إلا أنه في أكثر الأحوال تكون الشركات متعددة الجنسية هي المصدر الرئيس للاستثمارات الأجنبية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث من طبيعة القطاع الزراعي في البلدان النامية الذي يتسم بعدم قدرته على انتاج الغذاء بالقدر الكافي لسد حاجة الاستهلاك المحلي لأسباب عديدة، الامر الذي جعل الانتاج الزراعي فيها لا يواكب معدلات نموها السكاني التي بلغت بنحو 3,4% سنوياً، ومنذ منتصف عقد الثمانينيات ظهرت بوادر سياسات منظمة التجارة العالمية التي بثت اثارها غير الايجابية في القطاعات الزراعية النامية، فضلاً عن توجه هذه البلدان نحو اعتماد سياسات زراعية من شأنها إلغاء الدعم الزراعي، وذلك جعل البلدان النامية في موقف منافس لنظيرتها المتقدمة التي تتفوق عليها في جوانب الانتاج والانتاجية، وذلك أحدث آثاراً اقتصادية غير مرغوب بها في أداء زراعة البلدان النامية، ومن هنا يبرز دور شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق فرص افضل للاستثمار الزراعي وبالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق نمو متواصل فيه وبمعدلات اسرع من النمو الطبيعي، إذ تشير التجارب التاريخية إلى أن العديد من الدول التي وظفت الأموال الاجنبية في قطاعاتها الزراعية استطاعت من الوصول إلى مراحل متقدمة من النمو الزراعي فيها.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق النمو الزراعي في البلدان النامية، في هذا الشأن اكدت العديد من الدراسات على المنافع المتحققة من هذا النوع من الاستثمار الذي يمكن الدول المضيفة من تحقيقه ولاسيما في قطاعاتها الزراعية، فضلاً عن دوره في رفع معدلات تراكم رأس المال وآثاره الايجابية في الميزان التجاري الزراعي وتشغيل الايدي العاملة ونقل أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة اليها.

هدف البحث

تهدف شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق فرص أفضل للاستثمار في القطاعات الزراعية النامية ولاسيما في الاقتصادات ذات الموارد المالية المحدودة وبالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق نمو زراعي متواصل فيها، وفي هذا الشأن يهدف البحث إلى دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات نمو القطاع الزراعي في عدد من البلدان النامية خلال المدة 1995-2015.

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بأدوار متباينة في تحقيق النمو الزراعي في البلدان النامية عينة البحث.

منهج البحث

اعتمد البحث في منهجه على اسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع والاسلوب الكمي الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه، ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

اختيار البلدان النامية موضوع البحث

من أجل اثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي من الدراسة اختيرت عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا هي (الأردن، المغرب، تايلند، تركيا، البرازيل)، أما عن دوافع اختيار هذه البلدان هي:

1- كونها بلداناً زراعية.
2- وقوع هذه البلدان في قارات ومناطق جغرافية مختلفة.
3- قطعت شوطاً طويلاً في توظيف شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعها الزراعي.
4- توفر البيانات اللازمة عنها والتي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ الجانب العملي من الدراسة.

المبحث الأول

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الزراعي

يعد موضوع الآثار والتغيرات التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي في اقتصادات البلدان المضيفة من المواضيع التي أثارت جدلاً وشكوكاً كبيرة حول مدى جدوتها ونجاحها أو عدمه في تحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة، إذ تشير أدبيات هذا النوع من الاستثمار إلى وجود ثلاثة اتجاهات رئيسة في هذا الموضوع، الأول يؤكد على أهمية هذا الاستثمار وفوائده ومزاياه لما له من تأثير إيجابي في النمو الزراعي والاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة، وتأهيل قوة العمل، ورفع معدل نمو الصادرات، أما الاتجاه الثاني وفيه يؤكد معارضو هذا الاستثمار على أنه نوع من أنواع المباراة من طرف واحد، والفائز فيها في أغلب الأحيان هو شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتسبب هذا النوع من الاستثمار في تعميق حالة العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية المضيفة له، ويشوه انماط الإنتاج والاستهلاك المحليين، أما الاتجاه الثالث وفيه أصحاب هذا الاتجاه يعتمدون حالة التوافق بين وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة، وهو ما تقتنع به وتتبناه عدد من الدول المصنعة حديثاً، إذ تحرص هذه البلدان على جذب هذا النوع من الاستثمار للمساهمة في نموها وتنميتها الاقتصادية، وفي هذا الشأن ارتأينا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

في عام 2003 أوضح غانم والمسيبلي في بحثهم عن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في اليمن بأن هذا النوع من الاستثمارات يعد أحد أهم مصادر التمويل الخارجية المرغوب فيها في الوقت الحاضر، لأنها أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في اليمن وبقية البلدان النامية في ضوء قصور رؤوس الأموال فيها إلى الحد الذي يمكن هذه الدول من انطلاقها نحو مرحلة النمو الذاتي وسد فجوتي الاستثمار والادخار، لذا فقد عملت اليمن على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لهذا النوع من الاستثمار واتخذت العديد من السياسات ومنحت العديد من

الحوافز والضمانات الهادفة لاستقطاب هذا الاستثمار، وجاء هذا التوجه متماشياً مع أفكار العديد من الاقتصاديين الذين عدوا الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مصدر للتمويل الخارجي، الذي يسهم بدور فعال في رفع معدل نمو الاقتصادات النامية ومنها نمو القطاع الزراعي، لأنه وسيلة لنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة والأساليب الإدارية والتنظيمات الحديثة التي تفتقر إليها البلدان المذكورة، لذا فقد توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها تواضع حجم هذا النوع من الاستثمارات في اليمن بسبب عدم مقدرتها على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، على الرغم من أن قانون الاستثمار في اليمن قد تضمن عدداً من الاعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية إلا أنها ساوت بين المستثمر الأجنبي والمحلي، لذا فإن سياسات اليمن تجاه شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتمكن من تهيئة المناخ الملائم تجاه المتغيرات التي يطلبها المستثمر الأجنبي (غانم والمسيبلي، 2003، 167-168)، وفي عام 2011 نشر العيد بحثاً عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاقتصادات المغاربية أوضح فيه بأن الساحة الاقتصادية العالمية قد شهدت تحولات واسعة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي تمثلت في ظهور بوادر العولمة وفتح العديد من الاسواق وإزالة مختلفة أنواع القيود أمام حركة التجارة العالمية والزيادة السريعة في حجم المبادلات الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصادي العالمي وأبرز مظاهر عولمته، فضلاً عن التغير المهم الذي طرأ في هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تميزت بموجبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي أسهمت في توسيع نطاق الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة، لذا فقد تسارعت البلدان النامية نحو الالتحاق بركب الاقتصادات المتقدمة من خلال بذل جهود مضنية من أجل إعادة تأسيس وتأهيل بناها التحتية وتحرير تجارتها الخارجية والسعي لتقليل فجوة النمو بينها وبين البلدان المتقدمة، وعملت على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز نمو قطاعاتها الزراعية وخلق مزيد من فرص العمل وتنويع مصادر الدخل الزراعي واستقدام تكنولوجيا زراعية حديثة وإقامة مشاريع إنتاجية مهمة لاسيما مشاريع الري، وتحسين معيشة الطبقة الريفية وتعزيز قواعد الإنتاج الزراعي وتحسين مهارات المنتجين الزراعيين وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التطوير والنمو الزراعي ثم الدخول في دائرة النمو الاقتصادي المستدام، ومن منطلق أن البلدان النامية تواجه عدة تحديات تنموية منها اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتسعى لرسم استراتيجية تنموية لبلدانها، وتخرج من دائرة التخلف ورفع معدل نمو قطاعاتها الزراعية اعتمدت على شركات الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتحقيق هذا الهدف ولاسيما في قطاعاتها الزراعية (العيد، 2011، 2-4)، وأوضح شهيناز عام 2013 في دراسته عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر بأن معظم البلدان النامية تتنافس لجذب مزيد من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لدورها في تحقيق معدلات نمو مستهدفة من خلال توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل في قطاعات الاقتصاد المختلفة، ولاسيما في القطاع الزراعي، وذلك يسهم في التخفيف من البطالة التي هي واسعة الانتشار في البلدان النامية، وتوفير عملات أجنبية من خلال إقامة مشاريع زراعية استراتيجية اروائية أو مشاريع منتجة لمحاصيل نقدية يتاح انتاجها لغرض التصدير، أو ان تحل محل الواردات وذلك يقلل الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات، بل يتم استعمالها في مجال تمويل واردات جديدة أو يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال إقامة مشاريع زراعية جديدة، أو توسيع المشاريع القائمة وتنمية مهارات العاملين الزراعيين وتطوير قدراتهم الإدارية والتنظيمية كون هذا الاستثمار يرتبط بأساليب ووسائل حديثة في العمل والإدارة ودوره في التخفيف من فجوة الادخار - الاستثمار لذا فهو

أفضل وسيلة للتمويل بدلاً عن الاقتراض، وذلك يعكس أثره في تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد والطاقات المحلية غير المستغلة وذلك يعكس أثره في تحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد (شهيناز، 2013، 28-29)، وفي عام 2013 أوضح Hallam في دراسته عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعية النامية بأن العديد من هذه البلدان قد بدأت تواجه عدد كبير من القضايا المعقدة والمثيرة للاهتمام في قطاعاتها الزراعية منها ارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى التنمية الريفية وقلة استخدام التكنولوجيا وصعوبة الحصول على موارد الأرض والمياه، ومن هذا الشأن سعت هذه البلدان إلى جذب مزيد من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعاتها الزراعية على اعتبار أن هذا الاستثمار له دور بالغ الأهمية في سد الفجوة التي خلفها التراجع والمساعدات الانمائية والقيود المفروضة على الموارد الوطنية لذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة ملحة في هذه البلدان لأنه يحقق فوائد لأغلب قطاعاتها الاقتصادية ولاسيما القطاع الزراعي من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل وتعزيز الترابط بين القطاع الزراعي في البلد المضيف ونظيره في البلد الأم الأمر الذي يجعل هذا الاستثمار مفيد أكثر من سياسات الاستثمار الجديد التي جاءت بها الدول الكبرى لكنه يتطلب وضع نظم وسياسات وقوانين تشريعية ملائمة لجذب هذا النوع من الاستثمار (Hallam, 2013, 144)، وفي عام 2014 أوضح Oloyede في دراسته عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي في نيجيريا للمدة 1981-2012 بأن نيجيريا أحد دول قارة أفريقيا التي تمتلك قاعدة كبيرة من الموارد الطبيعية وتمتاز بكبر حجم سوقها ويبلغ عدد سكانها بنحو 160 مليون نسمة لذا فهي مؤهلة للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تركز في قطاعها الزراعي، إذ أسهم هذا الاستثمار في تطوير اقتصادها الزراعي ونوع فيه مصادر الدخل وأسهم في تعزيز دور هذا القطاع في ناتجها المحلي الإجمالي، فبعد أن كانت نيجيريا تعتمد وبشكل كبير على صادرات النفط الخام، أصبح قطاعها الزراعي أحد وسائل توريد النقد الأجنبي ويسهم بدور كبير في تمويل ميزانية الدولة من خلال عوائد صادرات نيجيريا من المنتجات الزراعية (Oloyede, 2014, 14-15)، وفي عام 2015 أوضح Iddrisu وآخرون في بحثهم عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد غانا بأن هذا النوع من الاستثمار يمثل مصدراً مهماً من مصادر توفير رأس المال لاسيما في دول شمال افريقيا التي تشهد مستويات عالية من الفقر وتدني ثقافة الادخار وكفاءة اسواق رأس المال، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة بأن 50% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم، وهذه المناطق شهدت تزايداً مطرداً في اعداد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يشكلون نحو ثلث فقراء العالم عام 2013 الأمر الذي جعل الاستثمار الأجنبي المباشر هدفاً ضرورياً لهذه البلدان لأنه أحد أهم وسائل رفع معدل النمو الاقتصادي فيها من خلال نقل التكنولوجيا إلى قطاعاتها الزراعية وذلك يتطلب من البلدان المضيفة تقديم حوافز لاجتذاب هذا النوع من الاستثمار لذا فقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المذكورة من 319 مليون دولار عام 1990 إلى 1554 مليون دولار عام 2000 ثم إلى 19848 مليون دولار عام 2013، وفي هذا الشأن أوضحت الدراسات التجريبية عن أثر هذا الاستثمار في نمو الناتج الزراعي بأنه يسهم في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج لأنه يعتمد على استخدام تكنولوجيا حديثة، وذلك له دور بالغ الأهمية في خفض تكاليف الإنتاج، وعلى أثر ذلك ازدادت مساهمة الناتج الزراعي في غانا في تكوين مفردات الدخل القومي فبعد ان كانت تعتمد على المساعدات الأجنبية أصبحت الآن قادرة على تحقيق اكتفائها الذاتي من عدد كبير من المنتجات الزراعية (Iddrisu & others, 2015, 240-243)، وفي عام 2016 أوضح Chaudhary في بحثه عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الزراعي في الهند بأن الزراعة في الدولة المذكورة أحد أهم القطاعات الاقتصادية فيها

وتشكل نسبة 19% من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2015، ومنذ عام 1991 شرعت الهند باعتماد سياسات اصلاحية متعددة عملت منذ تلك الفترة على وضع برامج تطوير القطاع المذكور فكان من أهم فقراتها استخدام أكبر قدر ممكن من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعها الزراعي بهدف رفع المستوى المعاشي للأفراد الزراعيين وتمكينهم من الوصول إلى مستويات تكنولوجية حديثة في الزراعة، وفي هذا الشأن أوضح الباحث بأن الدراسات العملية عن دور هذا الاستثمار في القطاع الزراعي قد اثبتت بأنه يسهم في توفير قدر كبير من فرص العمل ويدمج القطاع الزراعي في البلد المضيف مع السوق العالمية، فضلاً عن دوره في زيادة الإنتاج والتصدير ويحسن استغلال الموارد الطبيعية المحلية، واوضح الباحث أيضاً بأن الهند شهدت تدفقاً كبيراً لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بسبب طبيعة البرامج التي طبقتها الهند والتي ركزت على سياسات التحرر الهيكلي للزراعة الهندية وسياسات السوق المفتوح (Chaudhary, 2016, 119-129).

يتضح من خلال استقراء الدراسات السابقة بأن أغلبها تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في نمو القطاع الزراعي بصيغته الوصفية في اطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة، إلا أن ما تتميز به دراستنا هو أنها تناولت هذا الموضوع بصيغة الوصفية، فضلاً عن أننا سنعتمد الأسلوب الكمي وذلك يتطابق مع دراسة كل من Iddrisu وآخرون عام 2015 ودراسة Chaudhary عام 2016، بهدف تعظيم الاتجاهات الايجابية لهذا النوع من الاستثمار وتدنية آثاره السلبية في الاقتصادات المضيفة له وهذا الأمر يعد من الدراسات الحديثة والمعاصرة التي نادراً ما اتبعت هذا المنهج.

المبحث الثاني
تقدير وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الزراعي في دول عينة الدراسة خلال المدة 1995-2015

من أجل تقدير وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الزراعي في البلدان النامية عينة الدراسة تم اختيار عدد من هذه البلدان لتكون عينة لدراستنا وهي الأردن، المغرب، تايلند، تركيا، والبرازيل، وبهدف تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الزراعي في الدول المذكورة تم الاعتماد على عدد من العوامل الاقتصادية إلى جانب متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يكون لها أثر واضح في تحقيق النمو الزراعي وهي الصادرات الزراعية والاستيرادات الزراعية وسعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم، لذا عدت المتغيرات المذكورة عوامل اقتصادية تسهم بتأثيرات غير مباشرة في النمو الزراعي من خلال تأثرها بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بوصفها المتغيرات المستقلة، فيما اعتمدت قيم الناتج الزراعي، واعداد العاملين في القطاع الزراعي، وانتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة، والتقنية الميكانيكية بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير، وتم استخدام عملة الدولار وبالأسعار الثابتة لكافة قيم المتغيرات المذكورة لاستبعاد الآثار التضخمية التي تحصل في العملات المحلية للبلدان المذكورة. تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها واحد وعشرون عاماً 1995-2015، واستخدم اسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل، وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (The Method of ordinary Least squares OLS) لكون هذه الطريقة تمتاز بإعطائها أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة، ومن أجل تحقيق أفضل النتائج تم تطبيق نموذج قياسي بعدة صيغ هي الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية واعتمدنا على اختيار أفضل الصيغ Goodness of Fit التي اجتازت الاختبارات الاحصائية R^2–

t–F والقياسية D–W, Klein وبمستوى معنوية 5%، وقد تبين بأن النتائج المقدرة كانت على وفق الدول المشار إليها آنفاً الجدول: 1.

توضح نتائج الجدول 1 معنوية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر X_1 في التأثير الايجابي في قيم الناتج الزراعي Y_1 في كل من تايلند وتركيا والبرازيل بمرونة بلغت 0,023 و0,671 و0,115، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع نتائج الدراسة التي نشرها الاقتصادي لوعبل، 2015 التي أوضح فيها بأن هذا النوع من الاستثمار يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الزراعي ويوفر فرص عمل فيه ويستخدم أحدث أنواع ووسائل التقنية الزراعية ويعتمد نظم إدارة مزرعية أكثر حداثة حتى عد الباحث هذا النوع من الاستثمار بأنه يوفر مزايا لا يوفرها أي نوع من مصادر التمويل العالمية والمحلية (لوعبل، 2015)، ومعنوية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير الايجابي في قوة العمل الزراعية Y_2 في البرازيل بمرونة بلغت 5,275، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ودراسة حسين، 2014 التي أوضح فيها بأن هذا النوع من الاستثمار يسهم في توفير فرص عمل في القطاع الزراعي وينقل المعرفة الادارية والفنية إليه وذلك يعكس أثره في زيادة وتنويع الناتج الزراعي في البلد المضيف، فضلاً عن دوره في تطوير رأس المال البشري في الزراعة ويرفع مهارات العاملين فيها ويطور مستواهم التعليمي (حسين، 2014، 103-150).

الجدول 1: نتائج التحليل الكمي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الزراعي في دول عينة الدراسة للمدة 1995-2015

المتغيرات / الدول		قيم الناتج الزراعي Y_1					قوة العمل الزراعية Y_2					انتاجية وحدة المساحة Y_3					المكننة الزراعية Y_4				
	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5
أولاً: الأردن	β_i	-0.08	-0.18	0.45	0.01	-0.20	-0.20	0.48	0.09	1.03	-0.02	-0.16	-0.16	-0.04	3.88	-0.07	-0.01	0.05	-0.27	3.92	-0.15
	t*	-3.80	-0.25	4.47	6.18	-4.11	-1.36	0.45	2.09	1.74	-2.67	-2.58	-0.35	-0.25	1.51	-1.70	-1.41	1.13	-4.31	7.66	-4.70
ثانياً: المغرب	β_i	0.03	4.09	0.76	0.01	-0.17	0.08	0.57	0.18	1.11	-0.09	0.01	0.45	-0.12	-0.09	0.09	0.29	0.07	0.88	0.88	-0.58
	t*	0.43	4.41	1.90	0.05	-0.98	1.35	1.76	0.67	2.50	-1.76	1.31	2.92	-1.84	-1.92	3.02	0.48	3.71	1.07	1.46	-1.76
ثالثاً: تايلند	β_i	0.02	0.48	0.23	0.29	-0.03	0.01	0.48	-1.85	-0.04	0.21	0.93	0.49	0.01	0.68	-0.50	0.25	0.15	-0.49	0.53	0.69
	t*	1.82	3.67	1.69	2.97	-2.02	0.15	2.01	-2.54	-0.31	0.63	3.00	1.87	1.07	4.46	-0.12	5.54	4.03	-3.13	2.41	0.12
رابعاً: تركيا	β_i	0.17	0.33	2.93	-1.28	-0.40	-0.04	0.40	-0.25	-0.03	0.18	0.13	-0.03	0.01	0.18	0.01	0.02	0.02	0.02	0.01	0.01
	t*	2.49	0.32	2.78	-4.09	-6.29	-1.33	2.50	-1.77	-0.01	3.62	0.11	-1.86	0.56	3.28	1.32	4.33	1.09	0.99	3.09	2.56
خامساً: البرازيل	β_i	0.12	0.98	-0.93	-0.06	0.75	0.23	0.28	-0.62	-1.09	0.02	-0.56	-0.68	0.06	0.18	0.01	-0.87	0.47	-0.04	0.59	-0.27
	t*	2.41	6.94	-0.81	-3.11	1.18	2.16	0.10	-2.62	-2.36	1.70	-0.36	-1.60	2.00	2.74	9.69	-0.09	1.77	-1.85	0.14	-2.29

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات

UNCTAD, 1997, World Investment report, Translational corporations, Market Stricture and competition, New York, p. 112.

ونتائج التحليل الكمي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الزراعي في دول عينة الدراسة للمدة 1995-2015.

إذ أن: X_1 = قيم الاستثمار الأجنبي المباشر، X_2 = قيم الصادرات الزراعية،
X_3 = قيم الاستيرادات الزراعية،
X_4 = سعر الصرف الأجنبي، X_5 = معدل التضخم.

وأوضحت نتائج الجدول نفسه معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر وبتأثير ايجابي في إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة Y_3 في تايلند بمرونة بلغت 0,209، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ونتائج دراسات الكلاسيكيين المحدثين التي أشارت إلى الدور الإيجابي لهذا الاستثمار في تحقيق النمو الزراعي في البلدان المضيفة له من خلال تزويدها بالعملات الاجنبية والخبرات الفنية والمزايا التكنولوجية الزراعية، الأمر الذي عكس اثره في تزايد إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة في البلد المذكور (ابو قحف، 1989، 13)، ومعنوية الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير الايجابي في المكننة الزراعية Y_4 في كل من تايلند وتركيا بمرونة بلغت 0,288 و0,023، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع دراسة امال وظريفة عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية اللذان أوضحا فيها بان هذا النوع من الاستثمار يسهم في تطوير البنى التحتية واستصلاح الأراضي وتوطين التكنولوجيا الحديثة في ارياف البلدان المضيفة بهدف زيادة ناتجها الزراعي (امال وظريفة، 2006)، في حين أوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الايجابية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير في الناتج الزراعي في الأردن بمرونة بلغت 0,919 والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تشير إلى انخفاض معدل العائد الحدي لهذا الاستثمار في القطاع الزراعي الأردني إذ يكمن سبب ذلك في ضعف البنية التحتية لهذا القطاع إلى الحد الذي لم يتمكن هذا الاستثمار من التوسع فيه (غزال، 2003، 176)، وظهرت المعنوية غير الإيجابية للمتغير المذكور في التأثير في إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة Y_3 في الأردن بمرونة بلغت 0,173 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تسهم في زيادة إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة في البلد المذكور، إذ يعزى سبب ذلك في صغر حجم الاقتصاد الأردني ومحدودية مساحة أراضيه المنتجة للمحاصيل الزراعية الرئيسة فضلاً عن سعي الحكومة الأردنية لتوجيه استثماراتها المحلية والأجنبية نحو المشاريع الإروائية لمعالجة نقص المياه فيها للأغراض الزراعية، الأمر الذي جعل هذا المتغير لا يسهم في زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسة فيها (الأمم المتحدة، 1997، 273)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج الجدول 1 معنوية متغير قيم الصادرات الزراعية X_2 في التأثير الايجابي في قيم الناتج الزراعي في كل من المغرب وتايلند والبرازيل بمرونة بلغت 0,593 و0,485 و0,091، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر قد أسهمت في توفير قدر معين من الحوافز اللازمة لزيادة الناتج الزراعي وصادراته في الدول المذكورة، وذلك عكس أثره في زيادة الكميات المنتجة والمصدرة إلى الأسواق العالمية (الحيالي، 2013، 107)، ومعنوية الصادرات الزراعية في التأثير الايجابي في قوة العمل الزراعية في كل من المغرب وتايلند وتركيا بمرونة بلغت 0,577 و0,556 و0,409، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر قد عملت على زيادة أعداد العاملين في القطاع الزراعي في الدول المذكورة من خلال توثيق الروابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني فيها إلى الحد الذي عكس أثره في زيادة قيم صادراتها الزراعية على اعتبار أن التصدير الزراعي أحد مكملات عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض والموارد الطبيعية) لذا عد هذا الاستثمار ذات تأثير غير مباشر في الصادرات من خلال تشغيل أعداد اضافية من الأيدي العاملة في قطاعاتها الزراعية (النجفي والقريشي، 1988، 171-173)، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الإيجابية للصادرات الزراعية في التأثير في إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الرئيسة في كل من المغرب وتايلند بمرونة بلغت 1,991 و0,110، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع

دراسة غانم والمسيبلي، 2003 التي أوضحا فيها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفد القطاع الزراعي في البلد المضيف بالتكنولوجيا الحديثة ويسهم في استصلاح أراضيها الزراعية ويرفع كفاءة إداء العاملين الزراعيين ويرفع إنتاجية أراضيها من المحاصيل الزراعية الرئيسة وذلك يعكس أثره في تنويع انتاجها الزراعي إلى الحد الذي يجعلها أكثر مقدرة على تصدير منتجاتها لاسيما من المحاصيل النقدية (غانم والمسيبلي، 2003، 167-170)، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الإيجابية لمتغير الصادرات الزراعية في التأثير في المكننة الزراعية في كل من المغرب وتايلند والبرازيل بمرونة بلغت 0,221 و0,177 و0,422، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية والتي تعني ان سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر قد اسهمت في زيادة قيم الصادرات الزراعية في الدول المذكورة وعادة فان عوائدها تستغل في توسيع نطاق الاستثمار الزراعي فيها من خلال استيراد وتشغيل معدات تكنولوجية جديدة، فضلاً عن تطوير استثماراتها في المشاريع الاروائية (الأمم المتحدة، 1987-1988، 91-92)، وذلك يعكس أثره في زيادة ناتجها وصادراتها الزراعية من المحاصيل النقدية، وظهرت المعنوية غير الايجابية لمتغير الصادرات الزراعية في التأثير في إنتاجية وحدة المساحة في تركيا بمرونة بلغت 0,100، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يعزى سبب ذلك في أن تركيا من الدول الساعية لاستقطاب مزيد من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعها الزراعي بهدف تحسين البنية التحتية الزراعية واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي، وهذا الأمر عكس أثره في تزايد المساحات المزروعة بالمحاصيل النقدية منذ عام 2002 إلا أن الجزء الأكبر من هذا الإنتاج يستهلك داخلياً كمواد غذائية أساسية للسكان أو مدخلات لقطاع التصنيع الزراعي والصناعي فيها وهذا الأمر يبرر العلاقة غير الإيجابية بين الصادرات الزراعية والمتغير المعتمد، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج التقدير معنوية قيم الاستيرادات الزراعية X_3 في التأثير الايجابي في الناتج الزراعي في كل من الأردن والمغرب وتركيا بمرونة بلغت 0,673 و0,233 و0,381، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع دراسة Chaudhary، 2016 التي أوضح فيها بأن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على زيادة الإنتاج الزراعي في البلد المضيف من خلال استيراد مدخلات إنتاجية عالية الغلة وتوظيف مكننة زراعية حديثة في استخدام الأرض وتطوير الصناعات الزراعية القائمة، وذلك أدى إلى زيادة الناتج الزراعي في البلدان المضيفة له (Chaudhary, 2016, 119-129)، وظهرت المعنوية الايجابية لمتغير الاستيرادات الزراعية في التأثير في قوة العمل الزراعية في الأردن بمرونة بلغت 0,087 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي العاملة في الزراعة الأردنية قد عملت على تزايد الكميات المستورة من مستلزمات الإنتاج الزراعي بهدف توسيع نطاق الاستثمار الزراعي وذلك يتطلب توظيف مزيد من الأيدي العاملة في القطاع المذكور، وهو الأمر الذي يبرر العلاقة الطردية بين هذا المتغير وقوة العمل الزراعية الأردنية (الدليمي، 2008، 43)، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الإيجابية لمتغير الاستيرادات الزراعية في التأثير في إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة في البرازيل بمرونة بلغت 0,709، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي العاملة في البرازيل أسهمت في استيراد المدخلات اللازمة في عمليات الإنتاج الزراعي من السلع الاستثمارية التي لم تتمكن البرازيل من إنتاجها محلياً، وهذا الأمر يبرر العلاقة الطردية بينه وبين متغير إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة في البلد المذكور (اليونس، 2010، 103)، وأظهرت النتائج المعنوية غير الايجابية لمتغير الاستيرادات الزراعية في التأثير في قوة العمل الزراعية في كل من تايلند وتركيا والبرازيل بمرونة بلغت 0,693 و0,256 و0,250، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير

تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي أشارت في أدبياتها إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على رفع كفاءة اداء القطاع الزراعي في البلدان المضيفة له ويسهم في زيادة ناتجها الزراعي من خلال زيادة أعداد الأيدي العاملة فيه وذلك يعكس أثره في تقليل الكميات المستوردة من المنتجات الزراعية إلى الحد الذي يعمل على تحقيق اكتفائها الذاتي من أغلب أنواع هذه المنتجات (شهيناز، 2013، 28-29)، في حين ظهرت المعنوية غير الإيجابية للمتغير X_3 في التأثير في المتغير المعتمد في المغرب بمرونة بلغت 0,539، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يكمن سبب ذلك في ان الشركات العاملة في الزراعة المغربية تستورد مستلزمات الإنتاج الزراعي إلا أنها لم تسهم في زيادة إنتاجية وحدة المساحة فيها من المحاصيل الزراعية الرئيسة بسبب تأثر الزراعة المغربية بالعوامل المناخية، الأمر الذي يبرر عدم فعالية الاستيرادات الزراعية في زيادة إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة في البلد المذكور، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لمتغير الاستيرادات الزراعية في التأثير في المكننة الزراعية في كل من الأردن وتايلند والبرازيل بمرونة بلغت 0,274 و0,568 و0,035، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية إذ تعني ان شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على تدريب وتأهيل الايدي العاملة المحلية التي يتاح لها فرصة العمل مع الشركات المذكورة واكسابها مهارات تكنولوجية حديثة، إذ يقوم العاملون في هذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية في الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها (الشرع، 2006، 41)، وهو الأمر الذي يبرر زيادة استخدام المكننة الزراعية على الرغم من عدم استيرادها من البلدان الأجنبية، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير سعر الصرف الأجنبي X_4 في التأثير في قيم الناتج الزراعي في كل من الأردن وتايلند بمرونة بلغت 0,297 و0,010 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى تزايد أسعار صرف عملات كلا الدولتين وذلك جعل قيم منتجاتها الزراعية رخيصة الأثمان في الأسواق المحلية والأجنبية لذا تزداد الكميات المباعة منها محلياً وخارجياً وذلك يؤدي إلى تزايد عوائد كلا الدولتين من العملات الأجنبية التي تسهم في تحفيز الاستثمار في قطاعاتها الزراعية (الفخري، 2006، 114)، وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية الايجابية لمتغير سعر الصرف الأجنبي في التأثير في قوة العمل الزراعية في كل من الأردن والمغرب بمرونة بلغت 0,016 و1,113، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان سياسات الشركات الأجنبية قد عملت على رفع أسعار صرف عملات الدولتين المذكورتين وذلك جعل أسعار منتجاتها الزراعية منخفضة في الأسواق المحلية والعالمية وأصبح المنتجون المحليون أكثر قدرة على المنافسة في كلا السوقين وذلك يعكس أثره في زيادة الإنتاج الزراعي المحلي ويرفع معدل نموه، وهذا الأمر يتطلب تشغيل مزيد من الايدي العاملة الزراعية، حتى يتحسن وضع الميزان التجاري الزراعي في البلد المضيف للشركات المذكورة في قطاعها الزراعي (المعهد العربي للتخطيط، 2003)، وأوضحت النتائج معنوية متغير سعر الصرف الأجنبي في التأثير الايجابي في إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة في كل من تايلند وتركيا والبرازيل بمرونة بلغت 0,152 و0,055 و0,016، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان سياسات الشركات الأجنبية العاملة في القطاع الزراعي في الدول المذكورة قد عملت على رفع اسعار صرف عملاتها بهدف جعل منتجاتها الزراعية ارخص سعراً في الاسواق المحلية والعالمية مقارنة بأسعار نفس المنتجات في الدول الأخرى، وذلك يسهم في زيادة الطلب الأجنبي عليها أي زيادة عوائد البلدان المذكورة من العملات الأجنبية التي توظف في المجالات التي

تعمل على زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسة (المعهد العربي للتخطيط، 2003)، وأوضحت النتائج أيضاً المعنوية الإيجابية لمتغير سعر الصرف الأجنبي X_4 في التأثير في المكننة الزراعية في كل من الأردن وتايلند وتركيا بمرونة بلغت 3,922 و0,061 و0,014، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع دراسة Shin- Ya Nakamur & other، 1998 التي أشارت إلى ان سياسات الشركات الأجنبية في الدول المذكورة عملت على رفع أسعار صرف عملاتها الأمر الذي جعل أسعار منتجاتها الزراعية رخيصة الاثمان في الاسواق الأجنبية وذلك أدى إلى تزايد الكميات المطلوبة منها، وبذلك ازدادت عوائدها من صادراتها الزراعية والتي غالباً ما توظف في مجالات توسيع نطاق الاستثمار الزراعي، وهذا الأمر يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين وكما ورد ذلك في دراسة (المرتضى، 2006، 85)، في حين ظهرت المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في التأثير في قيم الناتج الزراعي في كل من تركيا والبرازيل بمرونة بلغت 0,029 و0,063، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر قد اسهمت في رفع قيم عملات كلا الدولتين الأمر الذي جعل أسعار منتجاتها الزراعية أعلى من أسعار نظيرتها في الأسواق المحلية والاجنبية وبذلك عملت السياسات المذكورة على تقليل الكميات المطلوبة من منتجاتها الزراعية، في حين ظهر التأثير المعنوي غير الايجابي للمتغير المذكور في قوة العمل الزراعية في البرازيل بمرونة بلغت 0,137، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات الشركات الأجنبية في الدولة المذكورة قد عملت على خفض سعر صرف عملتها وذلك جعل أسعار منتجاتها الزراعية المحلية مرتفعة الأثمان مقارنة بنظريتها المنتجة في بقية الدول الأخرى، وذلك تطلب منها تفعيل دالة الاستيراد الزراعي وهو الأمر الذي يزيد من معدل البطالة في قطاعها الزراعي (الحيالي، 2013، 118)، وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الإيجابية للمتغير المذكور في التأثير في إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة في المغرب بمرونة بلغت 0,430 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان سياسات الشركات المذكورة جعلت الاستيرادات الزراعية لن تسهم في زيادة إنتاجية وحدة المساحة فيها من المحاصيل الرئيسة وهذه النتيجة اتفقت مع إشارة متغير الصادرات الزراعية في هذه الدولة، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول العينة، وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية الايجابية لمعدل التضخم X_5 في التأثير في قوة العمل الزراعية في كل من تركيا والبرازيل بمرونة بلغت 0,184 و0,013، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع نتائج دراسة الاقتصادي بول بيروخ، 2001، التي اوضح فيها الآثار السلبية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الدول المضيفة والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في القطاع الزراعي، وهذه النتيجة تعني ان اقتصاد كلا الدولتين غير محصن تجاه الآثار المباشرة وغير المرغوب بها للاستثمارات الأجنبية المباشرة (بيروخ، 2001، 53-67)، وأوضحت نتائج التقدير معنوية معدل التضخم وبتأثير ايجابي في إنتاجية المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة في كل من المغرب وتركيا والبرازيل بمرونة بلغت 0,4 و0,427 و0,185، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان الاستثمارات الأجنبية مارست تأثيرها في هيكل الاسواق الزراعية للبلدان المذكورة إذ أدت إلى ظهور درجة عالية من الاحتكار السلعي ورفعت أسعار السلع المحلية التي ترتب عليها ارتفاع معدلات التضخم (المرتضى، 2006، 83)، وظهرت المعنوية الإيجابية لمعدل التضخم في التأثير في المكننة الزراعية في تركيا بمرونة بلغت 0,019، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية ويعزى سبب ذلك إلى ان سياسات الشركات الأجنبية العاملة في تركيا قادت إلى رفع معدلات التضخم فيها ومع ذلك تزداد الكميات المستخدمة من المكننة في قطاعها الزراعي، وسبب ذلك هو ان عمل الشركات الأجنبية كان مشروطاً بتوجيهات صندوق النقد

والبنك الدوليين في مجال استصلاح أراضيها الأمر الذي يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية لمعدل التضخم في التأثير في قيم الناتج الزراعي في كل من الأردن وتايلند وتركيا بمرونة بلغت 0,657 و0,036 و0,248، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية والتي تعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أسهم في زيادة الناتج الزراعي في الدول المذكورة في الامد القصير وذلك أسهم في تحسين أوضاع موازين مدفوعاتها الزراعية وخفض فيها معدل التضخم (غزال، 2003، 182)، وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الايجابية لمعدل التضخم في التأثير في قوة العمل الزراعية في كل من الأردن والمغرب بمرونة بلغت 0,025 و0,094، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر قد وظفت اموالها في مشاريع زراعية ذات طابع استراتيجي في الدولتين المذكورتين بحيث أسهمت عوائدها في خفض معدلات التضخم، وأسهمت في توظيف مزيد من الأيدي العاملة الزراعية فيها (غزال، 2003، 214-222)، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لمعدل التضخم في التأثير في إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية الرئيسة في الأردن بمرونة بلغت 0,075، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك يعني ان شركات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الزراعة الأردنية قد أسهمت في خفض معدلات التضخم ساهم في ذلك صغر حجم الاقتصاد الأردني الذي مكن صناع السياسات الاقتصادية والزراعية فيه من التحكم في ظاهرة التضخم (زكي، 1980، 494-499)، وذلك عدّ حافزاً لزيادة إنتاجية وحدة المساحة المزروعة فيها، وأوضحت النتائج المعنوية غير الإيجابية للمتغير المذكور في التأثير في المكننة الزراعية في كل من الأردن والمغرب والبرازيل بمرونة بلغت 0,151 و0,177 و0,247. والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الشركات الأجنبية العاملة في الدول المذكورة قد خفضت معدلات التضخم فيها وذلك جعلها أكثر مقدرة على توظيف المكننة في قطاعها الزراعي سواء كانت محلية أو مستوردة، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة.

الاستنتاجات والمقترحات والدراسات المستقبلية:

الاستنتاجات:

1- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تسهم في رفع معدل نمو الناتج الزراعي في دول عينة البحث، إلا أن الدور الذي يؤديه هذا الاستثمار يعتمد على طبيعة القطاعات الزراعية المضيفة له، إذ أثبتت الوقائع العملية بأنه ذات آثار ايجابية في بعض دول عينة الدراسة وكان غير ذلك في دولٍ أخرى، وهذه الفرضية أكدها القياس الاقتصادي في هذه الدراسة.

2- تعد فجوة الادخار التي تعاني منها بلدان عينة البحث وتناقص اعتمادها على الديون الخارجية وتقلص حجم المساعدات الأجنبية لها من أهم الوسائل التي دعتها إلى استقطاب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعها الزراعي الذي تزايدت تدفقاته عقب انتهاجها نمط اقتصادات السوق المفتوح.

3- تدني قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول عينة الدراسة خلال مدة البحث بسبب عدم ملائمة بناها التحتية وصغر حجم حيازاتها الزراعية التي تبتعد فيها عن السعة الانتاجية المثلى.

4- أسهمت شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدل نمو الناتج الزراعي في البلدان النامية المضيفة له من خلال مشاركتها مع شركات الاستثمار الزراعي المحلي.

المقترحات:

1- تبني سياسات اقتصادية زراعية رشيدة على صعيد الاقتصاد الكلي في البلدان النامية عينة البحث بحيث تؤدي إلى توفير بنية تحتية ومناخ استثماري ملائم لجذب مزيد من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعاتها الزراعية.

2- الاهتمام بتفعيل الدور الإيجابي للمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعمل إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدنية أثر المتغيرات غير الايجابية بهدف التكيف مع التطورات الحديثة التي تشهدها البنية الاقتصادية العالمية، والتحوط تجاه ما تفرزه هذه الشركات من سلبيات والعمل على مواجهة مخاطرها.

3- إعادة تنظيم هيكل السياسة الزراعية في الاتجاه الذي يحقق لها أكبر قدر ممكن من الإنتاج الذي يحقق اكتفاؤها الذاتي ويتيح لها فائض للتصدير.

4- تطوير واقع الاستثمار الزراعي من خلال منح امتيازات وحوافز تشجيعية للمنتجين وأصحاب الأراضي الزراعية الصغيرة وتطوير بناها التحتية وصيانة مشاريع الري وتحليل الترب وبما يتلاءم مع زراعة أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية.

5- أوصي الأخوة الباحثين من بعدي دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الزراعي في العراق.

اولاً- المصادر باللغة العربية:

1. أبو قحف، عبد السلام، 1989، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية، الجزء الرابع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
2. آمال، ابراهيمية، وسلايمة ظريفة، 2006، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصادات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية يومي 21-22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الموقع على الانترنيت، http://ieffedia.com.
3. الأمم المتحدة 1987-1988، حالة الأغذية والزراعة، استعراض الحالة في العالم والاقاليم الأولويات المتغيرة في حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية في البلدان النامية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.
4. الأمم المتحدة، 1997، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الآسكوا، 1995، نيويورك.
5. بيروخ، بول، 2001، المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي، ترجمة حسين بيومي، مجلة الثقافة العالمية، العدد 104، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
6. حسين، معاوية احمد، 2014، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد 2.
7. الحيالي، اسعد ابراهيم مصطفى، 2013، واقع تجارة الحبوب الاستراتيجية في بعض البلدان النامية بظل تأثير سياسات العولمة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
8. الدليمي، نعماء هاشم سلطان، 2008، العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية للسلع الزراعية للمدة (1975-2002) "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
9. زكي، رمزي، 1980، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب.
10. الشرع، عباس جبار، 2006، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنع العربي، دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

11. شـهيناز، صـياد، 2013، الاسـتثمارات الاجنبية المباشـرة ودورها في النمو الاقتصـادي دراسـة حالة الجزائر، رسـالة ماجسـتير في الاقتصـاد تخصـص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصـادية، علوم التسـيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.
12. العيد، بيوض محمد، 2011، تقييم أثر الاسـتثمار الأجنبي المباشـر على النمو الاقتصـادي والتنمية المسـتدامة في الاقتصـاديات المغاربية – دراسـة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسـالة ماجسـتير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر.
13. غانم، عدنان ولبنى حسـين صـالح المسـيبلي، 2003، دور الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2.
14. غزال، قيس ناظم، 2003، أثر العولمة في الأداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
15. الفخري، عمر هشـام صـباح، 2006، أثر سـياسـات منظمة التجارة العالمية في الصـادرات الاجمالية والمصـنعة في مجموعة مختارة من البلدان النامية، رسـالة ماجسـتير، كلية الادارة والاقتصـاد، جامعة الموصل.
16. لوعبل، بلال، 2015، تطور الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة العربية البينية، مجلة بحوث اقتصـادية عربيـة، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، العـدد 69-70، الموقع على الانترنيـت، www.caus.org.
17. المرتضـى، شـيماء محمد نجيب جميل، 2006، اثر بعض المتغيرات الاقتصـادية في جذب الاسـتثمار الأجنبي المباشـر بالتأكيد على دور الخصـخصـة (دراسـة مقارنة) لعينة مختارة للمدة 1980-2003، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
18. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، سـياسـات الصـرف، سـلسـلة دورية تعنى بقضـايا التنمية في الاقطار العربية، السنة الثانية، العدد 23، الكويت، الموقع على الانترنيت، www.arab-api.org.
19. النجفي، سالم توفيق ومحمد صالح تركي القريشي، 1988، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
20. اليونس، دعاء قاسـم صـبري علي، 2010، واقع الأداء الزراعي في بعض البلدان النامية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية للمدة 1985- 2007، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات جامعة الموصل.

ثانياً- المصادر باللغة الأنكليزية

1- Chaudhary, Anjali, 2016, Role of foreign Direct Investment (FDI) in the Growth of Indian Agricultural sector: A post reform study, Global Journal of finance and management, Vol. 8, No. 2.
2- Hallam, David, 2013, Trendsand Impact of foreign Investment in development country agriculture, Evidence from case studies, united nations, food and agriculture organization, Rome.
3- Iddrisu, Abdul-Aziz, Mustaph immurana & babamu Osman halide, 2015, the Impact of foreign direct Investment (FDI) on the Performance of the Agriculture sector in Ghana, International Journal of Academic Research in Business and social sciences, Vol. 5, No. 7.
4- Oloyede, Binuyo Babatunde, 2014, Impact of foreign direct Investment on Agricultural Sector development in Nigeria, (1981-2012), Kuwait Chapter of Arabian of Business and management review, Vol. 3, No. 2.
5- UNCTAD, 1997, World Investment report, Translational corporations, Market Stricture and competition, New York.